

فشل الحوار يقود إلى العودة إلى الشعب

الحضور مع حفظ الألقاب:

محمد حوراني، نبيل قسيس، داوود تلحمي، أحمد صبح، صالح رأفت، عزام الأحمد، محمد اشنتية، إياد جودة، جورج حبش، بسام الصالحي، سمير عوض، هاني المصري.
من "مفتاح": حنان عشراوي، ليلي فيضي، بيسان أبو رقطي، هبة الطيبي.

تقديم

تعيش الأراضي الفلسطينية المحتلة حالة من الإحباط والتوتر والشعور العام بأن المشروع الوطني دخل حالة من الاستعصاء وصلت إلى مرحلة الخطر الشديد؛ نتيجة استشراف مظاهر الاقتتال وانتشار مظاهر الفلتان الأمني وعسكرة المجتمع، وانتشار ظاهرة المجموعات المسلحة المحلية -والتي تصل ممارساتها في بعض الأحيان إلى سلوك العصابات- وغياب سيادة القانون وفقدان الشعور بالأمان، وما واكبه من تخبط سياسي وإطلاق للتصريحات المتناقضة التي رافقها غياب للخطاب الإعلامي الفلسطيني الموجه للخارج، وتزايد حوادث القتل والاعتقالات، وما ترافق مع ذلك من شبه انهيار لمؤسسات القطاعين العام والخاص وتغييب دور المؤسسات الأساسية مثل المجلس التشريعي في مساعلة ومحاسبة الحكومة، بالإضافة إلى وجود خلل في العلاقات الدولية بشكل عام، وهجرة رأس المال والكفاءات الفلسطينية وغيرها من المظاهر السلبية، مما يستدعي من كل الغيورين والمخلصين للقضية الإسراع في إيجاد الحلول الناجعة التي تحظى بالتفاف جماهيري واسع وتكون قادرة على ترميم الأوضاع الداخلية وفك عزلة الشعب الفلسطيني ورفع الحصار عنه .

تعالج هذه الورقة أزمة النظام السياسي الفلسطيني مشيرة إلى مسؤولية كل من الرئيس والحكومة والمعارضة، حيث تقترح الورقة الخطوات العملية التي تمكن من الخروج من الأزمة خاصة ضمن التلويح بإجراء انتخابات مبكرة.

فشل الحوار وحكومة الوحدة الوطنية

تستند آليات إدارة الخلاف بشكل أساسي إلى مبدأ الحوار للاتفاق على كيفية التعايش بين الأطراف المختلفة من خلال خلق صيغ مشتركة توضح النقاط المتفق عليها وآليات تنفيذها من جهة وتحدد الخلافات وآليات إدارتها من جهة أخرى. وفي حال عدم وصول الأطراف إلى التكيف مع الصيغ المطروحة لأسباب محددة تتعلق بها أو بظروف خاصة، وعندما تصل نتائج الحوار إلى طريق مسدود قد يكون المخرج الديمقراطي هو الاتفاق على إعادة التفويض للشعب والقبول برأي أغليبيته وتوجهاتها- إجراء انتخابات مبكرة.

يبدو في الظاهر أن نتائج جلسات الحوار الوطني قد فشلت بسبب الخلاف ما بين حماس وفتح وكأنه يدور حول توزيع الحقائق الوزارية (المالية، الخارجية، الداخلية والإعلام)، وحصر الخلاف في هذا أمر هو تقزيم للموقف، حيث أن الأسباب الحقيقية لفشل جلسات الحوار المتواصلة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، تعود لانتهاج إستراتيجية التسويق والمماطلة وعدم إيداء المرونة حول الوصول إلى برنامج حكومة متفق عليه بطريقة تحترم الالتزامات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية والحكومات السابقة. أيضا من المعوقات أمام الوصول إلى حكومة وحدة وطنية هو إتباع أسلوب المحاصصة، كأن المسألة تقاسم مكاسب. وعليه، فيمكن للحوار أن يتواصل لسنين دون التوصل لأي نتائج في ضوء استمرار العقلية التفاوضية السائدة. من هنا اعتبر البعض أن التوصل إلى اتفاق مع "حماس" على المدى القريب أمرا مستحيلا حيث أنها تتبع مبدأ إما بقاء الحكومة أو سقوط السلطة مما يزيد من الانقسام والشرخ.

من ناحية أخرى يرى البعض أن "فتح" والرئاسة تتحملان جزءاً من مسؤولية فشل حوار حكومة الوحدة الوطنية بالاستناد إلى وثيقة الأسرى واحترام التزامات منظمة التحرير. أخيراً، يرى البعض أن من الأسباب الأخرى لفشل الحوار، تدخل بعض الشخصيات كوسطاء، وبخاصة أولئك الذين تسيرهم الدوافع الشخصية وإطلاقهم للتصريحات هنا وهناك، التي لم تساهم إلا في تعميق الأزمة.

فيما يتعلق بالانتخابات، يرى البعض أنه إن لم يتم إجراء انتخابات مبكرة، فإنه لن تكون هناك أية إمكانية لإجرائها لاحقاً خلال الثلاث سنوات القادمة. لكن يجب أن يتلازم التفكير بإجراء انتخابات مبكرة بضرورة استقطاب من هم ليسوا أتباعاً "فتح" أو "حماس". كما يرى البعض أن التوجه لخيار الانتخابات دون الاستفتاء، هو بمثابة توجه للحرب الأهلية، وفي حال عدم اللجوء للاستفتاء، يجب أن يكون هناك قرار عقلائي تنفق عليه جميع الفصائل

وضمن اتفاق وطني واضح. وضمن التوجه لإجراء انتخابات مبكرة، تمت مناقشة خطوات عملية لكل من الرئيس والمعارضة.

موقف الرئيس

يعيش الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) حالة ذهنية فريدة، كونه صاحب قرار إجراء الانتخابات المبكرة مع محاولة تفادي اندلاع حرب أهلية في المنطقة. وعليه، فهو يبحث عن أي مخرج لا يدفعه لخوض مواجهة.

يرى البعض، أن الرئيس يتحمل جزءاً من الأزمة الراهنة عندما وافق على الحكومة رغم عدم الإعلان عن موافقتها على كتاب التكليف. وفيما يتعلق بالحوار، يعتبر البعض أنه يجري بين الرئاسة وحماس دون الرجوع إلى "فتح". ومن خلال إدارته للأزمة، وبسبب موقف عدم الاستعجال بدا الرئيس وكأنه في حالة ضعف في حين تبدو حماس متصلبة.

المعارضة

تحتاج المعارضة الفلسطينية أولاً لتعريف ذاتها ودورها ومواقفها التي يفترض أن تكون من منطلقات أيديولوجية فكرية. خلال الأزمة الراهنة، اتصف تعاطي المعارضة بالارتجال المفتقر للتنسيق والخطة الواضحة إذ شعر البعض منهم أن من واجبهم معارضة "فتح" أو الطرفين بالتساوي. ولعل من أهم الأمور التي يجب أن تتفق عليها المعارضة هو ماهية الأزمة الراهنة فهل هي أزمة حكم أم أزمة فكر، وماهية دور المعارضة نفسها.

من ناحية أخرى تعيش "فتح" أزمة داخلية خانقة لم تستطع تجاوزها لغاية الآن ولم تستخلص الدروس والعبر لمعاودة كسب ثقة كل من الشعب الفلسطيني والقوى الأخرى التي ترى أن "فتح" لا تملك إستراتيجية عمل واضحة وكأنها لا تدري كحركة ما الذي تريده وتغيبها للمساءلة والإصلاح والتقييم الذاتي بالإضافة إلى انشغالها عن القضايا الرئيسية في

مواجهة الاحتلال كجدار الضم والتوسع. من ناحية أخرى ترى المعارضة أن علاقتها مع "فتح" هي علاقة استعمال واستخدام تغيب الاتفاق فيما بينهم.

التوصيات:

للخروج من المأزق الذي تعيشه الساحة الفلسطينية، أوصى المشاركون القيام بالتالي:

- تحديد طبيعة الأزممة ومكوناتها التي يمر بها الشعب الفلسطيني للتوصل للاتفاق على البرامج والخطط لتجاوزها.
- وضع استراتيجية مشتركة تكون لها خطوات عمل محددة لمواجهة القضايا الملحة مثل الاستيطان، الجدار وهجرة الكفاءات، الخ.
- تشكيل قيادة تنسيق جدية للمعارضة كنوع من الضغط. ويتعين في هذا الإطار تصويب العلاقة ما بين فتح وقوى المعارضة الأخرى بما يضمن أن يكون هذا التعاون ليس على أساس استخدامي وإنما على أساس شراكة متكافئة.
- تفعيل المجلس التشريعي حتى يقوم بدوره في مساهلة ومحاسبة الحكومة وإقناع الفلسطينيين بمدى تقصيرها حيث أنه من يعطي أو يحجب الثقة. وعليه يجب عدم السماح للبعض ممن في المجلس بالتهرب من استحقاقاته.
- إعادة صياغة الخطاب الإعلامي بشكل مستمر على مستوى العلاقات الخارجية.
- تفعيل حملة العلاقات الدولية التي يقودها مكتب الرئيس، وعدم اختزالها بالعلاقات مع القنصل الأمريكي ومكتب أولمرت وبعض الممثلين الأوروبيين.